بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية بمناسبة الدورة 38 للمنظمة العالمية للزراعة و الأغذية

ابتداء أشكركم السيد الرئيس على إتاحة الفرصة كما أهنئ السيد غراتسيانو دا سلفا على حسن تنظيم أعمال الدورة 38 لمؤتمر المنظمة العالمية للزراعة و الأغذية.

و أجدد باسم الحكومة الموريتانية كامل ثقتنا و صادق استعدادنا للمساهمة في تنفيذ الاستراتجيات و خطط العمل التي سنصادق عليها في دورتنا هذه سبيلا إلى تحقيق الأهداف النبيلة للمنظمة من قضاء على الجوع و سوء التغذية و ضمان توفير الأمن الغذائي لساكنة العالم...

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة السفراء السادة و السيدات الحضور...

إن القطاع الزراعي في بلادنا يملك العديد من المقدرات الكامنة منها مثلا لا حصرا :

- **513 ألف هكتار من المساحات القابلة للزراعة منها 135000 هكتار للزراعة المروية ؛**
- **ثروة حيوانية مهمة و في تزايد مستمر تقدر ب 19 مليون رأس منها منها 16 مليون رأس من المعز و الضأن؛**
- **مخزون مائي سطحي يقدر ب 11.4 مليار م 3 لا تستغل منها إلا 15% للزراعة.**
- **شاطئ و مياه وطنية من أغنى شواطئ العالم أسماكا سطحية و اسماك أعماق...**

و قد مكنت هذه المقدرات القطاع الزراعي من أداء دور مهم في الاقتصاد تشهد به الأرقام التالية :

- **المساهمة بحوالي 18 % من الناتج الوطني الخام؛**
- **تبوأ مكانة ثاني مصدر تشغيل للسكان النشطين بنسبة23 %؛**
- **اعتماد أكثر من 60 % من الساكنة على أنشطة القطاع الريفي ؛**
- **تغطية 100 % من اللحوم الحمراء و الأسماك بالإضافة إلى تصدير كميات معتبرة منها مما شكل أحد أهم مصادر جلب العملة الصعبة للبلد؛**
- **المساهمة بحوالي 30 % من حاجيات البلد من الحبوب و الألبان.**

و رغم هذه المؤشرات الايجابية فقد ظلت مساهمة القطاع دون المؤمل اعتبارا لجملة معوقات نذكر منها :

- **النقص المسجل على مستوى المصادر البشرية و كذا تنظيم المجموعات العاملة في القطاع الريفي؛**
- **نقص الموارد المالية الموجهة للقطاع؛**
- **نقص التحكم في الموارد المائية؛**
- **العجز في تطوير الشعب الانتاجية؛**
- **النقص في تكثيف و ميكنة الزراعة؛**
- **ضعف البنى التحتية.**

و لتكملة هذه النواقص عمدت الحكومة منذ 2009 إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين استغلال المقدرات الكامنة للقطاع الريفي موازاة مع إعداد مسلسل تشاوري لبلورة النصوص و الاستراتجيات اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية للقطاع.

ففيما يتعلق بالإجراءات الاستعجالية تم اتخاذ ما يلي:-

- **تسوية مديونية المزارعين و مقدمي الخدمات في القطاع المروي؛**
- **تصور و برمجة أنشطة الحملات الزراعية مع التقيد بالتقويم الزراعي و التكفل بالمهام الاعتيادية للدولة و تموين الأسواق بالمدخلات بأسعار مدعومة(50% من تكلفة توفيرها في مواقع الإنتاج)؛**
- **تحسين الولوج إلى خدمات اشغال التربة و الحصاد من خلال إنشاء الشركة الوطنية للاستصلاح الزراعي و الأشغال ؛**
- **العمل على تطوير الزراعة بشقيها الحيواني و الزراعي : إدخال زراعة قصب السكر،القمح ، البطاطس و البصل اللبن ، تطوير تنمية الدواجن؛**
- **تنفيذ برنامج وطني للتحسين الوراثي للأبقار؛**
- **الرفع من مستوى التغطية الصحية للحيوانات من خلال حملات التلقيح ضد الأمراض و الأوبئة ؛**
- **انتعاش قطاع الصيد البحري في مجال الإيرادات المباشرة و إعادة تنظيم شبكة الإنتاج و التوزيع و تحسن وسائل النقل و التشغيل و التكوين؛**
- **تدقيق صحي لكل أسطولنا الوطني و تتواصل أشغال تعزيز البنى التحتية من موانئ و أسواق لكي تستجيب منتجات الصيد للمعايير الصحية المعتمدة دوليا.**
- **الاستجابة السريعة لحاجيات المواطنين مزارعين و منمين خلال فترات الجفاف و خصوصا 2011- 2012 و ذلك من خلال برنامج يعرف ببرنامج "أمل 2012" و الذي يتألف من مكونات ثلاثة :-**
  - **دعم المواد الغذائية الأساسية؛**
  - **التوزيع المجاني للمواد الغذائية لصالح السكان الأكثر فقرا؛**
  - **و تموين و دعم أعلاف المواشي.**

مما مثل استجابة ناجحة للحاجيات الاستعجالية للمواطنين و شكل نموذجا لشبه المنطقة كان لشركائنا في التنمية دور مشكور فيه.

و قد مكنت مجمل الاجراءت الآنفة الذكر من الحصول على نتائج مشجعة نذكر منها:-

- **إنجاز استصلاحات جديدة بلغت 7% من المساحات القابلة للاستصلاح، تم توجيه 24% منها إلي دمج حملة الشهادات العاطلين عن العمل في حين خصصت البقية للسكان المحليين؛**
- **ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي خصوصا حيث احتل صدارة القطاعات الإنتاجية مساهمة في النمو الاقتصادي الوطني؛**
- **تطور نسبة تغطية الحاجيات من الحبوب من متوسط 23% خلال السنوات العشرة الماضية إلي 37% حسب نظم و معايير المنظمة العالمية للزراعة و الأغذية في شبه المنطقة و فيما يتعلق بالاكتفاء الذاتي من مادة الأرز خصوصا و التي تشكل أهم المواد الغذائية استهلاكا في البلد ارتفعت نسبة تلك التغطية من متوسط 35% في السنوات العشرة الأخيرة إلي 60% سنة 2012؛**
- **ارتفاع نسبة تغطية الصحة الحيوانية بنسبة 213% مقارنة مع السنوات العشرة الأخيرة.**

و بخصوص الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى سد الاختلالات البنيوية للقطاع فقد تم إصدار وثيقتين مرجعيتين هما:-

- **إصدار قانون توجيهي زراعي و رعوي يحدد التوجهات التي تمكن من إبراز أدوار المتدخلين كل علي حدة و طرق الاضطلاع بها ؛**
- **إعداد إستراتجية جديدة تهدف إلي إرساء تنمية مستديمة منسجمة و مندمجة في أفق 2025 و ترمي هذه الإستراتجية إلي ترقية التنمية المتوازنة و المساهمة في تقليص الهجرة من الريف إلي المدن و خلق أقطاب تنافسية و ستتم ترجمة هذه الإستراتجية إلي خطط عمل علي ثلاثة مراحل 2013-2015 و 2016-2020 و 2021-2025. و تهدف هذه الإستراتجية إلي تحقيق جملة أهداف كبري منها:-**

  - **تطوير الشعب الحيوانية و النباتية (تحقيق اكتفاء ذاتي في مادة الأرز في أفق 2018، تصدير اللحوم الحمراء المثلجة إلي دول الجوار في أفق 2018،**
  - **تحقيق توازن الميزان التجاري في أفق 2020 و تحويله إلي فائض في أفق 2025 من خلال قلب المعادلة الحالية لحصص المنتجات الوطنية و الأجنبية في السوق المحلي من الألبان و الخضروات و الحبوب...**

هذا و قد تمت ترجمة هذه الاستراتجية الواقعية و الطموحة في آن واحد إلي خطط عمل واضحة محددة التكاليف و قد بلغ حجم البرنامج العمومي الأولوي للاستثمار 417 مليون دولار يغطي فترة 2013-2018 و تعول الحكومة الموريتانية إضافة إلي جهود التعبئة الذاتية علي شركائها في التنمية و خصوصا المنظمة العالمية للزراعة و الأغذية في دعم جهود التعبئة لتمويل هذا البرنامج الأولوي و خصوصا من خلال :-

- **الدعم الفني لتأهيل القدرة المؤسسية؛**
- **دعم البحث الزراعي الوطني؛**
- **تعبئة الشركاء الدوليين لمواكبة الحكومة الموريتانية في تحقيق أهداف هذه الإستراتجية**

و نحن واثقون السيد الرئيس ، السيد المدير العام ، السادة و السيدات المؤتمرون من أن هذه المنظمة لن تدخر جهدا في دعم جهودنا الرامية إلي القضاء علي الجوع و الهشاشة الغذائية و تحقيق أمن غذائي راسخ لشعبنا إذ نخن بذلك نحقق طموحات شعبنا و نؤدي أمانتنا و نتقاطع مع الأهداف الكبري لمنظمتنا المحترمة.

و ختاما أشكركم السيد الرئيس و تهنئة مستحقة للسيد غراسيانو دا سلفا و طاقمه على النتائج المتحصلة خلال ما سبق من مأموريته و على الطموح الكبير للرفع من حضور و أداء المنظمة المترجم في خطط العمل قصيرة و متوسطة الأجل المعروضة علي هذا المؤتمر.